● أخبار قصيرة

حصار مطار صنعاء يفاقم الكارثة الصحية ويهدد حياة آلاف المرضى

حذّرت وزارة الصحة والبيئة اليمنية من كارثة إنسانية متفاقمة بسبب استمرار الحصار على مطار صنعاء، مؤكدةً أنّ آلاف المرضى يواجهون خطر الموت نتيجة تعذر دخول الأدوية والسفر للعلاج. وأوضح المتحدث باسم الوزارة أنّ أكثر من ١٢٠ ألف مريض بالسرطان، و٤٠ ألفاً من مرضى التلاسيميا وأمراض الدم، ونحو ٨ آلاف من مرضى غسيل الكلى، مهددون بفقدان حياتهم بسبب نقص الأدوية الضرورية. كما يحتاج أكثر من ١٢٠ ألف مريض إلى السفر للعلاج خارج اليمن، فيما يعاني ملايين الأطفال من سوء التغذية. وأشار إلى تراجع سوق الأدوية بنسبة ٦٠٪، وتعطّل عشرات الشركات، محذراً من استمرار تدهور الوضع الصحي والإنساني.

محكمة أميركية تلغي قرار الإفراج عن ناشط مؤيد لفلسطين

ألغت محكمة استئناف أميركية حكماً سابقاً كان قد أمر إدارة دونالد ترامب بالإفراج عن الناشط الفلسطيني محسن المهداوي من مركز لاحتجاز المهاجرين، معتبرةً أنّ المحكمة التي أصدرت الحكم لاتملك الاختصاص للنظر في القضية.
وكان المهداوي، الطالب في جامعة كولومبيا، قد اعتُقل في نيسان/أبريل ٢٠٢٥ أثناء حضوره مقابلة مرتبطة بطلب الجنسية الأميركية، بعد مشاركته في احتجاجات مؤيدة لفلسطين ومناهضة للحرب على غزة. وكان قاضٍ اتحادي قد أمر بالإفراج عنه بكفالة، مستنداً إلى حقوق حرية التعبير. ويأتي القرار وسط سلسلة من القضايا التي طالت طلاباً وناشطين غير أميركيين شاركوا في احتجاجات مؤيدة لفلسطين، مما أثار انتقادات ومخاوف بشأن حرية التعبير وحقوق المحتجزين. كما أعاد القرار الجدل حول حدود صلاحيات المحاكم في قضايا الهجرة وحقوق المتهمين.

كوبا تتحدى حملات التشويه وتتمسك بسيادتها في وجه الحصار

رفضت وزارة الخارجية الكوبية تقريراً أميركياً صدر في ٢٠ تموز/يوليو، اتهم هافانا بممارسة «نفوذ تخريبي» داخل الولايات المتحدة، معتبرةً أنه «منشور دعائي» يهدف إلى تبرير استمرار السياسة العدائية وتشديد الحصار الاقتصادي.
واتهمت كوبا واشنطن باستخدام مزاعم تهديد الأمن القومي والإرهاب لتبرير العقوبات والضغط على الجزيرة، محذرةً من تهيئة الرأي العام لأي عدوان محتمل. كما انتقدت ما وصفته بالتدخل الأميركي في شؤون الدول، واتهمت واشنطن بإيواء أشخاص متورطين في أعمال تستهدف كوبا. وأكدت هافانا تمسكها بعلاقاتها الدولية وسيادتها، مشيرةً إلى أنّ الحصار والعقوبات فاقما الأزمة الاقتصادية والإنسانية في البلاد.

من إعادة الانتشار إلى إعادة إنتاج الاحتلال

«المناطق التجريبية» في جنوب لبنان.. الاحتلال يُغيّر شكله والمقاومة تواجه مشروع تثبيته

الوفاق/ ليست «المناطق التجريبية» في جنوب لبنان مجرد ترتيبات أمنية مؤقتة، ولا خطوة تقنية تمهّد لإنهاء الاحتلال، بل قد تُشكل جزءاً من مشروع صهيوني لإعادة صياغة معادلة الصراع بما يخدم مصالح الاحتلال ويقيّد قدرة المقاومة على مواجهة عدوانه. فبدلاً من أن يكون السؤال: متى ينسحب الاحتلال من الأرض التي يحتلها؟ يجري دفع النقاش نحو سؤال آخر يخدم العدو: متى تصبح الظروف الأمنية مناسبة لكي يقرر الاحتلال أين ينتشر وكيف يتحرك ومتى ينسحب؟
هنا تكمن خطورة المشروع؛ إذ يسعى هذا الطرح إلى تحويل الاحتلال من جريمة يجب إنهاؤها إلى واقع قابل للإدارة، ومن قوة محتلة إلى طرف يفرض شروطه ويحدد قواعد اللعبة. وفي المقابل، يُراد محاصرة المقاومة سياسياً وميدانياً، وتصوير سلاحها كأنه أصل المشكلة، فيما الحقيقة التي لا يمكن طمسها هي أنّ المقاومة نشأت في مواجهة الاحتلال والعدوان، وأنّ استمرارها يرتبط باستمرار التهديد الإسرائيلي.
تُعدّ «المناطق التجريبية»، بهذا المعنى، اختباراً لقدرة المشروع الإسرائيلي على فرض معادلة جديدة: احتلال أقل ظهوراً، وضغط أكبر على المقاومة، وحرية أوسع للعدو في الحركة والاعتداء. لكن المقاومة، التي راكمت خبرة طويلة في مواجهة الاحتلال، تدرك أنّ ما يُقدَّم اليوم كحلّ أمني قد يكون محاولة لإعادة إنتاج الاحتلال بأشكالٍ جديدة.

«المناطق التجريبية».. مصطلح يخفي مشروعاً أميركياً-إسرائيلياً أوسع

عندما تُستخدم عبارة «المناطق التجريبية»، قد يبدو الأمر للوهلة الأولى وكأنه مرحلة انتقالية مؤقتة تمهّد لتطبيق ترتيبات أمنية أوسع. لكن التدقيق في طبيعة هذا الطرح يكشف أنّ المصطلح نفسه يخفي مشروعاً سياسياً وأمنياً يتجاوز المعنى العسكري المباشر، ويكشف محاولة أميركية-صهيونية لإعادة هندسة قواعد الصراع بما يضمن للاحتلال مكاسب جديدة ويضيّق هامش حركة المقاومة.
فالمقصود ليس فقط اختبار آلية انتشار أو إعادة تموضع، بل اختبار قدرة المشروع الإسرائيلي، مدعوماً بالضغط الأميركي، على فرض معادلة جديدة في الجنوب: يحتفظ الاحتلال بهامش واسع من الحركة والتأثير والضغط، بينما تُدفع المقاومة إلى موقع الطرف الذي يُطلب منه تقديم التنازلات وإثبات الالتزام بالشروط التي يضعها العدو وحلفاؤه. وهنا يظهر مكمن الخطة بوضوح؛ إذ يُراد تحويل المقاومة من قوة تواجه الاحتلال إلى طرف يخضع للاختبار، فيما يُمنح الاحتلال دور الحكم الذي يراقب ويقيّم ويقرر متى ينسحب ومتى يبقى.
لكن هذه المحاولة لا تعكس قوة المشروع الأميركي-الإسرائيلي بقدر ما تكشف مأزقه في فرض معادلة جديدة على الأرض. فكلما عجز الاحتلال عن إخضاع المقاومة عسكرياً، لجأ إلى أدوات سياسية وأمنية للالتفاف على نتائج المواجهة، معتقداً أنّ الضغوط الدولية يمكن أن تحقق مالم يستطع تحقيقه بالقوة. غير أنّ هذا الرهان يصطدم بحقيقة راسخة: المقاومة لم تُبنَ على ترتيبات مؤقتة، ولم تستمد شرعيتها من موافقة الاحتلال، بل من مواجهة العدوان والدفاع عن الأرض والناس.
وهكذا، حين تفشل أدوات الحرب، تنتقل المعركة إلى السياسة؛ وحين تفشل السياسة في تحقيق الهدف، يجري تغليف المشروع بمصطلحات أمنية براقة. غير أنّ تبديل العناوين لا يغيّر جوهر الحقيقة: الاحتلال يبقى احتلالاً، والمقاومة تبقى مقاومة، وأيّ مشروع يقوم على حماية وجود الاحتلال ومحاصرة من يواجهه سيظل يصطدم بإرادة شعب ومقاومة لم تُهزم في الميدان.

إسقاط رواية الاحتلال ومنع تثبيت وجوده في الجنوب

في مواجهة مشروع «المناطق التجريبية»، لا تخوض المقاومة معركة ميدانية فقط، بل تواجه مشروعاً سياسياً وإعلامياً يسعى إلى إعادة صياغة قواعد الصراع بما يخدم الاحتلال ويمنحه قدرة أكبر على المناورة والضغط. ومن هنا، تبدأ المواجهة بإسقاط الرواية التي تحاول تقديم هذه الترتيبات بوصفها طريقاً تدريجياً نحو السلام والانسحاب، بينما يبقى الاحتلال خارج دائرة المساءلة. فالسؤال الذي تطرحه المقاومة بوضوح هو: أين الالتزام بالانسحاب الكامل؟ وما الضمانات التي تمنع تحويل المناطق التجريبية إلى واقع دائم؟ ومن يضمن ألا يستخدم العدو ذرائع أمنية لتعليق أي خطوات لاحقة؟ إنّ جوهر المعركة هو منع قلب المعادلة وتحويل الاحتلال إلى طرف يقرر شروط بقائه وخروجه، فيما تصبح المقاومة موضع ضغط واختبار. وفي الميدان، تدرك المقاومة أنّ الخطر لا يكمن في الترتيبات المؤقتة بحد ذاتها، بل في احتمال تحويلها إلى أمر واقع يكرّس الاحتلال ويمنحه حرية الحركة والاعتداء. لذلك، تتمسك المقاومة بمعادلة الردع التي راكمتها، وترفض أن يتحول تغيير المواقع أو تبديل التسميات إلى غطاء لاستمرار الاحتلال. فالمعركة، في جوهرها، هي معركة على مستقبل الجنوب وقواعد الصراع: سياسياً بكشف المشروع وإسقاط روايته، وميدانياً بمنع تثبيت الاحتلال، وصولاً إلى التأكيد أنّ الاحتلال هو أصل المشكلة، وأنّ المقاومة ستبقى قوة مواجهة وردع في وجه أي محاولة لإعادة إنتاجه.

المقاومة تواجه إعادة إنتاج الاحتلال، وتتمسك بمعادلة الردع حتى التحرير الكامل وصون السيادة

تجربة عام ١٩٨٥ تكشف ما يمكن أن تعنيه «إعادة الانتشار»

تاريخ الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان يقدم مثالاً مهماً على الفرق بين الانسحاب الحقيقي وإعادة تنظيم الوجود العسكري. ففي عام ١٩٨٥، أعاد الاحتلال انتشار قواته في أجزاء من الجنوب، لكنه لم ينهِ احتلاله للمنطقة بالكامل. وظل وجوده قائماً في أجزاء أخرى لسنواتٍ طويلة، إلى أن أدت المقاومة المتواصلة إلى فرض معادلة جديدة انتهت بالانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠. هذه التجربة التاريخية تكشف أنّ «إعادة الانتشار» لا تعني بالضرورة نهاية الاحتلال، بل قد تكون وسيلة لإعادة تنظيمه وتقليل كلفته وتعزيز قدرته على المناورة. لذلك، ترفض المقاومة أي صيغة لا تضمن إنهاء الاحتلال بشكلٍ واضح، لأنّ تغيير شكل الوجود الإسرائيلي لا يعني زواله.
وهنا تحديداً تبرز أهمية تجربة المقاومة في قراءة هذه المرحلة. فالانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ لم يكن نتيجة ترتيبات أمنية جعلت الاحتلال أكثر راحة، بل جاء بعد سنوات من الاستنزاف والمواجهة التي جعلت استمرار الاحتلال مكلفاً. وهذا درس لا يمكن تجاهله عند قراءة أيّ مشروع جديد في الجنوب.
في المحصلة، ليست «المناطق التجريبية» سوى محاولة لإعادة صياغة الاحتلال في صورة جديدة، تُبقي للعدو نفوذه وقدرته على التدخل، فيما تُحمّل المقاومة مسؤولية استمرار الصراع. لكن المقاومة تدرك أنّ الاحتلال لا ينتهي بتغيير مواقعه أو تبديل مسمياته، بل بخروجه الكامل من الأرض. لذلك تواجه هذا المشروع سياسياً وإعلامياً وميدانياً، وترفض تحويل الجنوب إلى ساحة تُدار وفق شروط العدو. فالتجربة أثبتت أن العدو لا يتراجع إلا عندما ترتفع كلفة احتلاله، وأنّ المقاومة هي التي أسقطت معادلة الاحتلال وفرضت الانسحاب. ومن هنا، يبقى إنهاء الاحتلال والعدوان الطريق الوحيد للاستقرار، وتبقى المقاومة قوة ردع في مواجهة أي محاولة لإعادة إنتاج الاحتلال.

حرب أوكرانيا.. روسيا تواجه الاستنزاف وسط رهان غربي على إضعافها

تكشف التطورات المتلاحقة في الحرب الأوكرانية أنّ الصراع لم يعد محصوراً في جبهات القتال، بل تحول إلى مواجهة شاملة تمتد إلى الاقتصاد والطاقة والموانئ والقدرة على الصمود الداخلي. ومع ذلك، فإنّ الرهانات الغربية على إنهاك روسيا وإجبارها على التراجع لم تحقق النتائج التي كانت تُنتظر منها، رغم استمرار الضغوط والعقوبات.
وتشير قراءات روسية إلى أنّ الضربات الأوكرانية التي تستهدف منشآت الطاقة ومصافي النفط داخل العمق الروسي تهدف إلى فتح جبهة استنزاف جديدة، لكن موسكو، بما تمتلكه من موارد وقدرات اقتصادية وعسكرية واسعة، لا تزال قادرة على التعامل مع هذه الضغوط ومواصلة المواجهة.
كما أنّ العقوبات الغربية، رغم تأثيرها، لم تتمكن من عزل روسيا بالكامل، في ظل استمرار العلاقات التجارية مع دول عديدة ووجود قنوات اقتصادية بديلة وشبكات إمداد تتجاوز القيود المفروضة.
وفي البحر الأسود، تبرز تكتيكات روسية تقوم على إلحاق الضرر بالسفن والمنشآت الأوكرانية وتعطيل عملها بدلاً من استهدافها بهدف الإغراق، بما يسمح بتحقيق أثر عسكري واقتصادي مع تقليل احتمالات التصعيد الدولي أو وقوع خسائر بشرية واسعة. ويعكس ذلك، وفق هذا الطرح، اعتماد موسكو على حسابات دقيقة في إدارة المواجهة واختيار أهدافها.
أمّا داخلياً، فتواجه روسيا تحديات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، وهي ضغوط لا يمكن تجاهلها. إلا أنّ الرهان على انهيار المجتمع الروسي يبدو مبالغاً فيه، إذ أثبتت البلاد قدرة على التكيف مع العقوبات وتحويلها إلى حافز لتعزيز الإنتاج المحلي وتوسيع الشراكات الدولية.
وفي المحصلة، تبدو الحرب اختباراً لقدرة روسيا على الجمع بين القوة العسكرية والمرونة الاقتصادية والتماسك الداخلي. وبينما يراهن الغرب على الاستنزاف الطويل، تراهن موسكو على قدرتها على الصمود وتكييف أدواتها، في معركة قد تحدد ليس فقط مستقبل أوكرانيا، بل شكل النظام الدولي المقبل.

احتجاجات طلابية في الهند تضغط على حكومة مودي وسط تصاعد المواجهة السياسية

تشهد العاصمة الهندية نيودلهي تصعيداً سياسياً وشعبياً متزايداً على خلفية احتجاجات طلابية تطالب بإصلاح النظام التعليمي واستقالة وزير التعليم دارمندرا برادان، بعد اتهامات مرتبطة بوجود مخالفات في امتحانات القبول الجامعي الوطنية، المعروفة باسم «NEET». وقد تحولت الاحتجاجات إلى أزمة سياسية أوسع، بعدما دخلت قوى المعارضة على خط المواجهة مطالبة الحكومة بتحمل مسؤولياتها.
وقاد زعيم المعارضة الهندية راهول غاندي، الثلاثاء، مسيرة شارك فيها عدد من نواب المعارضة باتجاه مقر إقامة رئيس الوزراء ناريندرا مودي في نيودلهي. وخلال اعتصام أمام المقر، طالب غاندي باستقالة مودي، متهماً الحكومة بتجاهل مطالب الشباب ورفض فتح نقاش برلماني حول القضية. وردد المحتجون شعارات تطالب بالعدالة والمحاسبة، قبل أن تتدخل الشرطة وتعتقل غاندي وعدداً من أعضاء البرلمان، وتنقلهم بعيداً عن موقع الاحتجاج. وجاء هذا التصعيد بعد مواجهات عنيفة شهدتها نيودلهي الاثنين، عندما خرج آلاف المحتجين في واحدة من أكبر المسيرات التي تشهدها العاصمة منذ سنوات. واستخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفريق المتظاهرين الذين حاولوا التوجه نحو البرلمان، في حين رد بعض المحتجين بإلقاء الحجارة. وأعلنت الشرطة إصابة عشرات المتظاهرين، بينما تحدثت السلطات الأمنية عن إصابة أكثر من مئة من أفرادها، في حين اتهم منظمو الاحتجاجات قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة، وأكدوا إصابة مئات المحتجين. وتواصلت الاحتجاجات الثلاثاء في موقع «جانتار مانتار» المخصص للتجمعات السياسية في العاصمة، وسط انتشار أمني مكثف. ويصر المحتجون، ومعظمهم من الطلاب والشباب، على مواصلة الاعتصام إلى حين استقالة وزير التعليم. وتشير هذه التطورات إلى تصاعد الضغوط على حكومة مودي، في ظل تحول قضية الامتحانات إلى ملف سياسي يختبر قدرة الحكومة على احتواء غضب الشباب والمعارضة، ويعيد طرح أسئلة حول المساءلة والشفافية ومستقبل التعليم في الهند.